03
المحلية الصباح
العدد 2908 - السنة العاشرة
الخميس 13 صفر 1439 - الموافق 2 نوفمبر 2017
Thursday 2 November 2017 - No.2908 - 10th Year

«الموانئ»: استئناف حركة الملاحة بعد تحسن الطقس

أعلنت مؤسسة الموانئ أمس استئناف حركة الملاحة البحرية في ميناء «الشويخ» بصورة طبيعية وآمنة بعد تحسن الأحوال الجوية.
وقال مدير إدارة العمليات البحرية في ميناء الشويخ الكابتن بدر العنزي لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» إن حركة الملاحة البحرية في ميناء «الشويخ» استأنفت عملها بشكل طبيعي في الساعة الثامنة من صباح اليوم بعد توقفها مؤقتا يوم أمس وذلك بحركة مغادرة واحدة وثلاث حركات دخول.
ولفت العنزي الى انه على الرغم من هذا التحسن في الرؤية الأفقية إلا أنه مازال الطقس غير مستقر ويجب أخذ الحيطة والحذر.

لحين الانتهاء من وضع الضوابط اللازمة لاستقطابهم

الحربي: تأجيل الاستعانة بالممرضين من الهند حتى إشعار آخر

وزير الصحة خلال لقائه مع السفير الهندي

- اتفقنا مع السفير الهندي على التعاون لضمان سلامة الإجراءات واتباع القنوات الرسمية
- أهمية اختيار أفضل العناصر من الهيئة التمريضية من المكاتب الحكومية والشركات المعتمدة
- ضرورة وضع ضوابط وآليات استقدام الممرضين والالتزام باتباع الإجراءات الرسمية بين البلدين
- إجراءات الاستقدام ستتم عبر السفارة الهندية لتفادي السلبيات والتجاوزات التي تم رصدها مؤخراً

أعلن وزير الصحة الدكتور جمال الحربي أمس تأجيل سفر اللجان الطبية المختصة لاستقدام الممرضين والممرضات من الهند للعمل بالمستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة حتى اشعار آخر ولحين الانتهاء من وضع الضوابط.

وقال الحربي في تصريح نقله بيان للوزارة عقب لقائه سفير جمهورية الهند لدى الكويت سانجي لجيان ان قرار تأجيل سفر اللجان جاء بعد الاتفاق مع السفير الهندي مؤكدا أهمية التعاون لضمان سلامة الاجراءات واتباع القنوات الرسمية المعتمدة بين الجانبين بموجب مذكرات التفاهم الموقعة سابقا.

واشار الى اهمية اختيار افضل العناصر من الهيئة التمريضية من المكاتب الحكومية والشركات المعتمدة في الهند مشددا على ضرورة وضع ضوابط وآليات استقدام الهيئة التمريضية والالتزام باتباع الاجراءات الرسمية بين البلدين.

وذكر الحربي ان اجراءات استقدام الممرضين ستتم عبر السفارة الهندية لدى دولة الكويت والشركات الحكومية المعتمدة في الهند للتعاون بالتنسيق مع الشركات المؤهلة لدى الوزارة لتفادي السلبيات والتجاوزات التي تم رصدها مؤخرا من «المكاتب الهندية».

ولفت الى استمرار التأجيل لحين استكمال تقييم الوضع وفقا للمستجدات مؤكدا سعيه لتطوير وتقوية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين فيما يتعلق بالشأن الصحي.

الموسوي: برنامج زراعة الكبد يبدأ في الكويت.. قريباً

انقرة - "كونا": أعلن رئيس مركز حامد العيسى لزراعة الأعضاء الكويتي الدكتور مصطفى الموسوي أمس البدء قريبا في تطبيق برنامج لزراعة الكبد بدولة الكويت.

وقال الموسوي في تصريح لـ"كونا" على هامش مشاركته في الاجتماع الثاني للجمعية التركية لزراعة الأعضاء في انقرة ان وزير الصحة الكويتي الدكتور جمال الحربي اظهر اهتماما كبيرا بانشاء برنامج لزراعة الكبد في الكويت.

واضاف الموسوي الذي يشغل ايضا منصب رئيس الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء انه تم الاتفاق في اكتوبر الماضي مع مستشفى "كنغز كوليدج" بالعاصمة البريطانية لندن على الاشراف على انشاء البرنامج في الكويت مع مجموعة من الأطباء الكويتيين الذين تدربوا على زراعة الكبد في دول شمال أمريكا.

وأشار في هذا السياق على اللقاء الذي جمع وزير الصحة الكويتي الأسبوع الماضي برئيس برنامج زراعة الكبد في مستشفى "كنغز كوليدج" البروفيسور نايجل هيتون لوضع اللمسات النهائية للبدء في البرنامج.

وبين ان مستشفى "كنغز كوليدج" يعد اكبر مركز لزراعة الكبد في اوروبا حيث تجرى فيه اكثر من 250 عملية زرع كبد سنويا.

وأوضح الموسوي انه تم تحضير مجموعة من المرضى لإجراء العملية عند توافر متبرع مناسب للكبد من الوفيات الدماغية في الكويت.

وأكد الموسوي ان دولة الكويت حققت خطوات كبيرة في مجال توفير الأعضاء من الوفيات منذ انشاء برنامج لتوفير الأعضاء في عام 1996 اذ تم من خلاله انقاذ حياة اكثر من 800 مريض بعد توفير الأعضاء من اكثر من 265 متبرعا بعد الوفاة حتى الآن.

وذكر ان برنامج زراعة الأعضاء في الكويت بدأ في فبراير 1979 حيث كانت أول دولة بالخليج تشرع في هذا البرنامج مبينا ان عدد عمليات زراعة الكلى بلغ حتى الآن 2137 عملية بنسبة نجاح تزيد على 90 في المئة فيما تشكل حالات الوفيات نسبة 30 في المئة سنويا من الكلى التي يتم زرعها في الكويت.

وأوضح ان مشاركته في اجتماع انقرة تتركز حول الجوانب الأخلاقية المتعلقة بتوفير الأعضاء ومدى تأثير "اعلان اسطنبول" الصادر في عام 2008 تحت اشراف الجمعية العالمية لزراعة الأعضاء والجمعية العالمية لأمراض الكلى بمشاركة متخصصين في هذا المجال من معظم دول العالم.

وقال الموسوي ان مبادئ الاعلان تحث على منع استغلال الفقراء من أجل توفير الأعضاء للاغنياء ومحاربة تجارة الأعضاء وتوصي دول العالم بالوصول الى الاكتفاء الذاتي في التبرع بالأعضاء عن طريق توفير الأعضاء من الوفيات لسد النقص من الأعضاء المتوافرة لمرضى الفشل العضوي.

على هامش زيارته مقر الصندوق بمنطقة المهبولة

العزب: «صندوق الأسرة» يهدف لتأمين تنفيذ أحكام النفقة

العزب خلال زيارته لصندوق الأسرة في المهبولة

قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح العزب إن صندوق تأمين الأسرة يهدف لضمان تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الأسرة لاسيما النفقة.

وأوضح العزب في تصريح للصحفيين أمس على هامش زيارته مقر الصندوق بمنطقة المهبولة أن الصندوق البالغة ميزانيته ثلاثة ملايين دينار كويتي «نحو 9ر8 مليون دولار أمريكي» يهدف لتنفيذ أحكام النفقة التي يتعذر تنفيذها وفقا للاجراءات المقررة لتنفيذ الأحكام سواء بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل اقامته أو عدم وجود مال ظاهر ينفذ منه الحكم أو لأي سبب آخر.

وأضاف أن الصندوق يعد امتدادا لمشروعات وزارة العدل الرامية لحفظ استقرار الأسرة وحمايتها من الخصومة عبر سرعة البت في قضايا الأحوال الشخصية لاسيما الطلاق والنفقة مبينا أن «فكرة الصندوق ستعمم على محافظات البلاد الست».

وفي 7 ديسمبر 2015 اصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق يعقوب الصانع قرارا وزاريا بإنشاء «صندوق تأمين الأسرة» بوزارة العدل بمستوى إدارة تتبع وزير العدل مباشرة.

ويدير الصندوق مجلس إدارة برئاسة وزير العدل ونائبه رئيس محكمة الاستئناف وبعضوية رئيس الإدارة العامة للتنفيذ ووكيل وزارة العدل ووكيل وزارة العدل المساعد للشؤون الإدارية والمالية ومستشار المكتب الفني للوزير ومدير إدارة الاستشارات الأسرية.

وتودع اموال الصندوق في حساب بنكي خاص باسم وزارة العدل «صندوق تأمين الأسرة» ويتم التعامل معه وفقا للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الصندوق كما يتولى مدير الصندوق تصريف شؤون الصندوق والاشراف على العاملين به.

وتتولى إدارة الصندوق بالتنسيق مع إدارة التنفيذ المختصة والجهات المعنية متابعة أحوال المدين وظهور أموال له يمكن التنفيذ عليها من عدمه وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد مستحقات الصندوق من قبله.

.. وفي لقطة جماعية مع المسؤولين

خلال حفل تكريم الموظفين المتميزين العاملين في المطار

الحمود: تأهيل الكوادر الوطنية نظراً لأهميتها في التطوير والارتقاء بالأداء العام

جانب من التكريم

أكد رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود أمس حرص الدولة واهتمامها البالغ على تأهيل الكوادر الوطنية وتكريمها بالشكل المطلوب نظرا لاهميتها في التطوير والارتقاء بالأداء العام.

وقال الحمود في كلمة خلال حفل تكريم الموظفين المتميزين العاملين في مطار الكويت الدولي خلال فترة الصيف الماضي إن «تعزيز مفهوم التكريم بكافة أشكاله يعتبر من الأولويات الضرورية لتطوير الموارد البشرية ورعايتها على مختلف الأصعدة».

وثمن النتائج الإيجابية للموظفين الذين بذلوا قصارى جهدهم الدؤوب خلال موسم السفر مضيفا أن «الآمال معقودة على هؤلاء المتميزين في مواصلة البذل والعطاء في خدمة بلدهم الكويت في شتى الظروف المختلفة».

يذكر أن إدارة الطيران المدني اعتمدت في فترة الصيف الماضي خطة شاملة تستهدف تنظيم حركة المسافرين في المطار إذ تم مضاعفة أعداد الموظفين عند البوابات وفي منطقة الترانزيت وصالات المغادرة والقادمون.

وشكلت الإدارة فرق اسناد من موظفي وموظفات تضم 450 موظفا وموظفة تعمل على مدار 24 ساعة لمتابعة سير العمل والتأكد من تقديم الخدمة المطلوبة في مرافق المطار مع رفع التقارير الدورية لاتخاذ الاجراءات المباشرة لتلافي اية ملاحظات.

تحدث عن طرق وإستراتيجيات الوقاية من المخدرات

الشطي: الإدمان باب واسع نحو التطرف والإرهاب

أحمد الشطي

- لا بد من إستراتيجية وطنية متكاملة للوقاية من المخدرات وتنسيق الجهود

قال مدير عام مشروع غراس والناطق باسم وزارة الصحة الدكتور أحمد الشطي إن أسباب تعاطي المخدرات كثيرة ومتشعبة وتندرج تحت ثلاثة محاور وهي الفرد والأسرة والمجتمع، مؤكدا بأن الإدمان هو طريق واسع ومفتوح نحو التطرف والإرهاب وخاصة في ظل ظروف معينة تسمح بذلك مثل البيئة الاجتماعية والفقر والتفكك الأسري والتعليم الأولي السيء وغيرها من العوامل المساعدة.

جاء ذلك في محاضرته التي ألقاها في الملتقى السنوي للاتحاد العربي للوقاية من المخدرات، الذي يعقد بعنوان "علاقة المخدرات بالتطرف والإرهاب". حيث استعرض تجربة غراس في الوقاية من المخدرات كأداة فعالة لتعريف وتحريك المجتمع لخفض الطلب وتحصين افراده من آفة المخدرات.

وأضاف د. الشطي بأن هناك العديد من السمات الشخصية التي تزيد من احتمالية توجه الفرد نحو التعاطي والإدمان مثل الصفات الاجتماعية والمشاكل الصحية والنفسية والاضطرابات النفسية والفيزيولوجية، مبيناً أن هناك عدة مزاعم تساهم في الوصول إلى مرحلة الاعتمادية على المواد السامة والمخدرات ومنها ضعف الإرادة وضعف الشخصية والبيئة المحيطة حيث وجد باحثون في البرازيل وأمريكا الجنوبية بأن احتمالية إدمان الأطفال من أمهات مدمنات تكون اكبر من غيرهم من الأطفال.

وبين الشطي أن زعماً آخر للاعتماد على المخدرات هو سهولة عودة المدمنين إلى المخدرات واستعمالها من حين إلى آخر، بالإضافة إلى نظرة المجتمع لمبدأ علاج المدمنين على أنه تبديد للمال العام على أشخاص لا يستحقون، موضحا بأن هذه النظرة غير صحيحة حيث أن كل دولار يتم صرفه على العلاج يوفر على الدولة 7 دولارات بشكل مباشر أو غير مباشر في نطاق مكافحة المخدرات.

وقال الشطي إن الزعم الرابع هو عدم الاعتراف بخطر المخدرات في مجتمع ما بحجة أن هذا المجتمع محصن من المخدرات اجتماعياً أو أمنياً أو غيرها، مشدداً على أنه لا يوجد مجتمع أو دولة في العالم في مأمن كامل من خطر المخدرات بغض النظر عن قوة هذه الدول أو غناها أو فقرها أو خطر هذه المخدرات على المستوى الشخصي حيث أن الأضرار واحدة على الجميع فقراء وأغنياء، كباراً وصغاراً ونساء ورجالاً وشباباً وأطفالاً.

وأكد الشطي على ضرورة استمرارية الأبحاث والعمل على إيجاد وسائل جدية على مستوى الوقاية والمكافحة والعلاج من المخدرات حيث أن تجار الموت يبتكرون بشكل دائم أساليب جديدة للتسويق وأنواعاً جديدة من المخدرات ويجب أن يكون هناك تماشي وتواكب أمني وصحي وطبي وتوعوي للحد من انتشار المخدرات، مبيناً بأن مستخدمي المخدرات لا يعاقبون بعقوبات رادعة ضمن استراتيجية واضحة وأن العقوبات الرادعة قد تكون جزء من الحل ولكنها ليست الحل الجذري بالتأكيد.

وبين الشطي بأن مجرد الدخول إلى مراكز العلاج لا يعني بأن المدمن سوف يشفى فوراً أو بشكل أكيد حيث أن مراحل العلاج طويلة وهي على مراحل وتحتاج إلى الكثير من الخدمات والعلاجات المتكررة، موضحاً بأن حملات التوعية التي بدأت منذ زمن طويل تحتاج إلى الاستمرارية والدعم المادي المتواصل لتحقق أهدافها خاصة وأنها تواجه طرفاً ينفق مليارات الدولارات للترويج والتسويق، ولكن ما يحصل هو أن الدعم يتوقف فجأة وتفقد الحملات عنصر الاستمرارية وقد يكون بعضها يفتقد القياس الدولي أو أنها تعتمد على أساليب إعلامية تقليدية مثل التلفزيون والمحاضرات والإذاعة دون التوسع إلى مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة التي تعتبر أكثر تأثيراً وانتشاراً بالإضافة إلى غياب الإعلام المتخصص.

وأضاف د. الشطي بأن هناك فرقاً بين الوقاية والتوعية حيث أن الوقاية هي مجموعة من الإجراءات التي تمنع الدخول في عالم الإدمان وتشمل جميع القطاعات والشرائح بطريقة مثل تلك التي يقوم بها مشروع غراس الذي يزرع المبادئ والقيم على المدى الطويل وبشكل غير مباشر، لافتاً إلى أن التوعية هي عمل المتخصصين الذين يتكلمون بشكل مباشر عن المخدرات وهم من رجال الأمن والطب وعلم النفس وغيرهم.

وتناول الشطي المعايير الدولية للوقاية من المخدرات والتي تقدم الحرفية والمهنية في التعامل مع الأمر ببرامج قابلة للمقارنة ومؤشرات واضحة، مبيناً بأن الهدف العام لهذه المعايير هو حصر البرامج وفق أساس علمي بمزايا خاصة ومساعدة صانعي القرار على استحداث برامج وسياسات خاصة، مشيداً بالكويت التي بدأت باكراً، تبعها لاحقاً مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات من خلال مبادرتها المجتمعية مشروع غراس للوقاية من المخدرات حيث تم استهداف ذات الأولويات وهي الأسرة والشباب والمدرسة وكان للكويت شرف المساعدة على المستوى العالمي.

وتطرق الشطي إلى مفهوم التدخلات، وهي عبارة عن مجموعة من الأنشطة مثل دورات التعليم والمنهج الدراسي وقرارات تعزيز العلاقات الإسرية والتربية الإيجابية، مشيراً إلى أن مشروع غراس بدأ في مشروع تثقيف الأقران والذي حقق التنمية المستدامة من خلال خريجيه الذين أصبحوا رسل للوقاية من المخدرات. ولدى غراس مشروع قادم عن "الوالدين الذكيين" ويتم من خلالها تعليم المهارات والأدوات لإسناد السور الواقي للأسرة وللوالدين بشكل خاص السلوكيات السلبية بأنواعها وخاصة المخدرات.

وأكد الشطي على أن التحدث عن الوقاية يتطلب بالضرورة التحدث عن استراتيجيات تحتاج إلى تدخل في أكثر من مجال ومنها مكان العمل والقطاع الصحي والمجتمع المحلي وما قبل الولادة والطفولة المبكرة والطفولة المتوسطة وما قبل المراهقة والمراهقة والبلوغ، ولكل منها جدول للمتابعة، مشيراً إلى الأسرة والمدرسة بشكلان معاً حجر الزاوية للوقاية من المخدرات

وبين الشطي بأنه في غياب الإستراتيجية تتشتت الجهود حيث تقوم أكثر من هيئة بنفس العمل ولكن دون تنسيق أو تعاون على حساب التكرار والوقت والهدر، مما يستدعي وجود جهة في المنتصف توحد الجهود وتوجه الخطة وتنسق بين الوزارات للوصول إلى برنامج وطني متكامل للتعامل مع مختلف الشرائح مثل الأسرة أو المدرسة أو الجامعة.